



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يستنكر قرار مجلس حقوق الإنسان رفض تمديد عمل فريق الخبراء الخاص باليمن

مرةً جديدة، يعلو صوت المصالح السياسيّة على حقوق الإنسان ومصالح الشعوب، ويسقط مجلس حقوق الإنسان في فخ الضغوط السعودية. من جديد، تغرق مصداقيّة المجتمع الدوليّ في الرمال اليمنيّة، ويتواصل خذلان الشعب اليمني بالصمت تارةً وبالتواطؤ أخرى.

وفي حين رفضت دول التحالف السعودي القرار المقترح من قبل المجموعة الدوليّة برئاسة هولندا لتمديد عمل فريق الخبراء في اليمن، جاءت نتيجة التصويت صادمةً حيث أعلنت إحدى وعشرون دولةً وقوفها في وجه القرار، مقابل موافقة ثمانية عشرة دولة.

إنّ هذا الرفض يشكّل سابقةً خطيرةً في تاريخ مجلس حقوق الإنسان، علماً بأن المجلس لم يتبنّ قراراً مشابهاً منذ تأسيسه في العام 2006، والواضح أنّ ذلك يُراد منه إخفاء حقائق الانتهاكات والجرائم الجسيمة المتخمة بالملف اليمني عن الساحة الدولية. وكما صرح رئيس فريق الخبراء المعني بالتحقيق في اليمن كمال الجندوبي، فإنّ هنالك غياباً للإرادة السياسية لحلّ الصراع، حيث ترك هذا القرار الشعب اليمني يواجه مصيره القاتم!

يؤكد المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان بأنّ قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن اليمن سيصبح سبباً إضافياً لزيادة معاناة الشعب اليمني من خلال إمعان دول تحالف العدوان في الانتهاكات التي ترقى لمستوى جرائم حرب.

ويرى المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان أنّ هذا القرار يشكّل في مصداقية دعوات الدول الأعضاء في المحافل الدولية وتشدّقهم بالدفاع عن حقوق الإنسان، ويشكّل ذلك وصمة عارٍ في تاريخ المجلس، فاليمن يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم منذ سنوات، حيث بات أكثر من 80% من سكانه بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك 12 مليون طفل، وسط صمت دوليّ نافرٍ وغير مبرّر.

السبت 9 تشرين الأول / أكتوبر 2021